المجلة التاريخية الجزائرية

ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664

المجلد:07، العدد:02 (2023)، ص73-92

الأملاك الإمبراطورية في نوميديا الرومانية: التاريخ والاستغلال والإدارة

Imperial estates in Roman Numidia : History, Exploitation and administration

أسامة بقار

جامعة بسكرة (الجزائر)

o.bagar@univ-biskra.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2023/10/15

تاريخ القبول: 2023/12/02

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الملكيات الإمبراطورية
- ✓ نوميديا الرومانية
- ✓ التاريخ
- ✓ الاستغلال والإدارة

الملخص:

إن الدراس لملكية الأرض ووضعها القانوني في نوميديا خلال الفترة الرومانية سيكتشف أنه كانت هنالك عدة أنواع مختلفة عن بعضها: أراضي الدولة وأراضي المدينة وكذلك الأراضي الإمبراطورية. على ضوء ذلك، سيحاول هذا المقال تقديم السيرورة التاريخية لظهور وتطور الأملاك الإمبراطورية في المجال النوميدي الشمالي والجنوبي، وكيف دفع زيادة حجمها الأباطرة إلى إحداث جملة من الإجراءات الإدارية الهادفة إلى تسييرها بشكل أنجع. ثم محاولة تحديد أماكن انتشار تلك الملكيات الإمبراطورية عبر التراب النوميدي وآليات استغلالها. لنختم الدراسة بعرض الطاقم الإداري الذي كلف بإدارتها والذي يلاحظ أنه لم يكن مشكلا من شخصيات فرسانية وموظفين فحسب، بل أيضا من معتقين وعبيد إمبراطوريين لعبوا دورا هاما في إدارة مكتب "**تبسة**" و"**هيبون**" وانتشروا بعديد الملكيات الإمبراطورية.

Article info

Received: 15/10/2023

Accepted: 02/12/2023

Key words:

- ✓ Imperial estates
- ✓ Roman Numidia
- ✓ History
- ✓ Exploitation and administration

Abstract:

Studying land ownership and its legal status in Numidia during the Roman period will discover that there were several different types: state lands, city lands, as well as imperial lands. In light of this, this article will attempt to present the historical process of the emergence and development of imperial properties in the northern and southern Numidian domain, and how the increase in their size prompted the emperors to introduce a set of administrative measures aimed at managing them more effectively. Then we try to determine the locations of the spread of these imperial properties across Numidian territory and the mechanisms for exploiting them. Let us conclude the study by presenting the administrative staff assigned to manage it, which we note was not only composed of official and equestrians, but also of freedmen and imperial slaves who played an important role in the management of districts of "Theveste" and "Hippo Regius" and were spread throughout many imperial property.

مقدمة

لقد اختلفت الملكية الشخصية للأباطرة الرومان وعائلاتهم عن تلك التابعة للدولة الرومانية (agar publicus)، وهذا التمييز عبرت عنه المصادر القانونية الرومانية حينما راحت تمنح للأملاك الإمبراطورية تقسيمين هما "**إرث القيصر/الملكية الإمبراطورية الموروثة**" (patrimonium Caesaris) و"**الأملاك الخاصة بالقيصر**" (Res privata Caesaris) (Dig, XXX, 39, 10, Cod. Ius, II, 1, 7). وعلى الرغم من الأبحاث العديدة لا تزال طبيعتهما الدقيقة وعلاقتهما المتبادلة غامضة. وقد تراكم للأباطرة عبر عملية معقدة قامت على مصادرة أملاك الملوك التي تم إسقاط ممالكهم والشخصيات المعارضة للسلطة وعبر الغزو المنفذ من الجيش بأوامر من الأباطرة وكذلك الهبات وموروثات الوصايا، منذ عهد "**أغسطس**" ملكيات واسعة في إيطاليا وبالمقاطعات. على أن الهام في المسألة هو أن تلك الممتلكات المُورثة (patrimonium) أصبحت تعتبر ملكية للتاج الإمبراطوري ولا تنتقل عند موت الإمبراطور لورثته الخاصين بل إلى خلفائه في المنصب (Burton G., 2012, p 1092).

نتيجة لذلك، فإنه مع مرور الوقت تزايدت أهمية هذه الأملاك للأباطرة خصوصا وللدولة عموما وصلت لدرجة أنه خلال عهد الإمبراطور "**ماركوس أوريليوس**" ظهر منصب وكيل الأملاك (الحسابات) الخاصة (ratio privata) (A.E, 1961, 280). ثم استحدث الإمبراطور "**سبتميوس سويروس**" هيئة تسير أملاكه الخاصة: جاء في مؤلف "**تاريخ الأباطرة**" أن الإمبراطور "**سبتميوس سويروس**" أسس "**إدارة الشؤون الخاصة/معتمدية الأملاك الخاصة**" (privatarum rerum procuratio) (Historia Augusta, Septimius Severus, XII, 4)، وهي الإشارة التي تُدعم بالعدد المعتبر للوكلاء الجهويين للأملاك الإمبراطورية الخاصة (res privata) خلال الفترة الممتدة ما بين 193-235م وبالأخص في بعض الجهات مثل إيطاليا وبلاد المغرب وآسيا الصغرى. وبالنظر إلى المصادرات الواسعة التي حدثت في عهد "**سبتميوس سويروس**"، فمن المعقول أن يتم إنشاء "**ديوان الأملاك الخاصة**" في هذه الفترة لإدارة الممتلكات المصادرة حديثا والتي تم التعامل معها على كونها متميزة عن أراضي التاج الموجودة سابقا (Burton G., 2012, p 1092).

وعند الحديث عن أملاك الأباطرة، فإن الأمر لا يقتصر على الأصول (assets) التي كان يحوزها الأباطرة الرومان، بل كانت لهم في الحقيقة العديد من الممتلكات الأخرى: القصور والحدائق والفيلات والمستثمرات الزراعية (latifundia) والمراعي (saltus) ومضامير الخيول والمناجم (metalla) والمحاجر وأحواض الملح وأعمال القرميد. على أن ثروتهم العقارية هي ربما الأكثر أهمية وهذا ليس للإمبراطور فحسب من خلال المداخيل التي تدرها عليه، بل للدولة ككل. وقد استخدم الأباطرة تلك الأملاك كأدوات سياسية (مكافأة الأتباع والموالين وتقديمها هدايا للأفراد والمعابد ومنها الكنيسة) وفي سياسات زراعية ومالية إمبراطورية (Crawford D J., 1976, p-p 35-36).

وعلى الرغم من صعوبة تقدير مساحة الأراضي التي كانت مملوكة للأباطرة في بلاد المغرب، إلا أنها

معتبرة ووصلت لحوالي 15-18% من الأراضي خلال القرن الخامس ميلادي (Duncan-Jones R P., 1976, p 8). على ضوء ما قيل سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على هذا الموضوع الذي لم يحظ بالدراسة عبر طرح جملة من التساؤلات: **كيف شكل الأباطرة لأنفسهم أملاكا في نوميديا؟ وما المناطق التي توزعت فيها تلك الممتلكات؟ وكيف كانت تتم عملية استغلالها؟ ومن هم الشخصيات التي أسند لها إدارتها؟ وما طبيعة المشاكل التي واجهت المستغلين وعبروا عنها بتقديم الشكاوى؟**

1. السيرورة التاريخية لظهور وتطور الأملاك الإمبراطورية وتنظيمها الإداري بنوميديا

لقد استحوذ الرومان في سنة 146 ق.م على الأراضي التي كانت بحوزة "**قرطاجة**" مانحين لها تسمية "**مقاطعة إفريقيا**" ووضعوا لها تنظيمات إدارية لا تزال غير معروفة بشكل جيد. ثم في سنة 46 ق.م ألحق "**يوليوس قيصر**" أراضي مملكة نوميديا بالممتلكات الرومانية مانحا اياها اسم "**إفريقيا الجديدة**" وأسند إدارتها لبروقنصل وضع تحت تصرفه قوات فيلقية. ومع انتقال الرومان من النظام الجمهوري إلى الحكم الإمبراطوري وضعت ترتيبات جديدة لإدارة الممتلكات والإيرادات. في هذا الصدد، نجد أنه إذا كانت الرسوم أو الضرائب جمعت ضمن الإيرادات العامة الأربع لمقاطعة إفريقيا (quattor publica Africae) وتقوم بجبايتها مؤسسات العشارين، فإنه كان للأباطرة ملكيات شخصية معتبرة أسندوا إدارتها لشخصية فرسانية تحمل لقب "الوكيل" الذي كلف بإدارة أعمالهم الخاصة بمختلف المقاطعات (Christol M., 1996, p-p 43-44).

تبعا لذلك، نجد أنه طوال القرن الأول ميلادي ولغاية بداية القرن الثاني ميلادي كان هنالك وكيل فرساني واحد يقيم في "**قرطاجة**" يتحكم في كل الإدارة المتعلقة بإدارة الأملاك الإمبراطورية والشؤون المالية للمقاطعة. على أنه ولحد الآن لا نعرف إن كانت هنالك تقسيمات داخلية ذات أبعاد أصغر مماثلة لتلك التي ستظهر ابتداءً من القرن الثاني ميلادي والتي تُظهر دور الوكلاء الجهويين والمعتقين الإمبراطوريين على رأس قطاعات مُحددة جيدا وخاضعة للسلطة العليا الإمبراطورية. وقد حمل ذلك المسؤول الأعلى لقب "**وكيل مقاطعة إفريقيا**" (procurator provinciae Africae)، وكان الجغرافي الشهير "**بلينوس الأكبر**" من بين أولئك الذين شغلوا وكيل الإمبراطور على مقاطعة إفريقيا (C.I.L, VIII, 5863, H. G Pflaum H G., 1960, p-p 20-23, n° 6, 106-111, n° 45, Christol M., 2006, p 221). على أن هذا اللقب لا يسمح بتحديد تفاصيل صلاحياته بدقة، لكنه يظهر على الأقل أنه كان شخصية مرتبطة بالإمبراطور وأنه يتمتع بالكفاءة اللازمة ليدير باسمه مسؤولية كل من الممتلكات الشخصية والايرادات العامة للإمبراطور. وبالعودة إلى سيرة الجغرافي "**بلينوس الأكبر**" يمكن أنه نستنتج أنه تواجد في عديد الأماكن من الساحل التونسي (Byzacium) بصفته وكيل على المقاطعة وليس "**وكيل جهوي**" (Pliny the Elder, N.H, VII, 36).

ومع تزايد الملكيات الإمبراطورية في إفريقيا البروقنصلية- نوميديا بفعل التوسعات المحققة على حساب القبائل المحلية ومصادرة أراضيها (الموزولامي والجيتول وغيرهم) والتي وصلت إلى الجنوب التونسي والشمال الأوراسي في عهد الأسرتين اليوليو-كلاودية والفلافية، تزايدت أهمية منصب الوكيل المسؤول عن إدارة الأملاك

الإمبراطورية والشؤون المالية المقيم في "**قرطاجة**" نظرا لأن يشرف على رقعة واسعة تتميز بدورها الهام في توفير القمح للإمبراطورية وثرواتها العديدة (الأرض والمناجم). وخلال نفس الفترة يلاحظ أن الإدارة داخل المقاطعة تشعبت وشملت ميادين مختلفة، فتحولت مثلا "**هيبور-يجيوس**" إلى مقر لأحد مفوضي البروقنصل ومركز إداري ثانوي وأحد فروع الإدارة المالية بالمقاطعة. على أن التغيرات الهامة في هيكلية الإدارة الرومانية بإفريقيا البروقنصلية-نوميديا نرصدها خلال القرنين الثاني والثالث ميلاديين، فبدأ العمل على تجزئة الدائرة الوكالية الواسعة لإفريقيا (Christol M., 1996, p-p 44-45)، والذي عبر عنه باستخدام جملة من المصطلحات المعبرة عن كيانات إدارية وتقسيماتها الفرعية والتي لا تتميز بالصرامة ومحاولة تقديم تفسيرات لها لا يوصل إلى نتائج مرضية. ونقصد بالمصطلحات الأربع كل من "**النطاق**" (tractus) و"**الجهة**" (regio) والدوقية (dioecesis) والمقاطعة (provincia).

وقد سمحت الوثائق من توثيق النطاقين القرطاجي (tractus Carthaginiensis) والمزاقي (tractus Bizacenus)، ثم ظهر في الفترة السويرية "**النطاق التبسي**" ونطاق عرف بالنوميدي ولا يزال محل نقاش. وكذلك عديد الجهات: الجهة التريبوليتانية (regio Tripolitana)، الجهة الدوقية (regio Thuggensis)، جهة الفحص (regio Thuburbica Maius et Canopitana)، جهة زنفور (regio Assuritana)، جهة خريب؟ (regio [Musti?]tana)، جهة حضرموت (regio Hadrumetina)، جهة لمطة (regio Leptiminensis)، جهة (أو مراعي) هيبون (regio (saltus) Hipponiensis)، جهة تبسة (regio Thevestinus) التي تحولت "**لنطاق**" في الفترة السويرية. وتم التعرف مؤخرا على دائرة أخرى هي "**جهة باجة وبلطة بوعوان**" (regio Vagensis et Vilthensis). وينتمي الوكلاء الذين عينوا على رأسها إلى فئة الشخصيات الفرسانية من الرتبة "E" في تراتبية الإدارة الإمبراطورية، بينما ينتمي الوكلاء المُعتقين على بعض الجهات مثل "**دوقة**" وزنفور (Assura) ومختلف "**المراعي/الملكيات الكبرى**" saltus" إلى الرتبة "**F**" (Crawford D J., 1976, p-p 57-58, Boulvert G., 1974, p-p 151-154, Naddari L., 2020, p-p 509-524).

إن وضع هذه التقسيمات الإدارية لإدارة الأملاك الإمبراطورية والشؤون المالية لإفريقيا البروقنصلية ونوميديا يظهر ويؤكد أن الأباطرة كانوا من بين كبار ملاك الأراضي الذين شغلوا أفضل الأجزاء في بلاد المغرب. إذ نجد أن الأباطرة الذين حكموا الإمبراطورية طوال القرنين الأول والثاني ميلاديين (اليوليين والفلافيين والأنطونيين) كانوا ينتمون إلى عائلات جد ثرية ولهم عقارات في كل مكان تقريبا، وهو ما ورثه عنهم الأباطرة السويريين وقد تشكلت هذه الثروة من خلال التوسعات والمصادرات. ومثلما تراكم للأباطرة ثروة خاصة معتبرة، فإن الدولة بدورها احتفظت لنفسها بعقارات مأخوذة من الممالك والشعوب المحتلة والتي عرفت بتسمية "**الأملاك العامة للشعب الروماني**" (ager publicus populi Romani) (Boissier G., 1899, p-p 178-179).

ومثلما تؤكد الوثائق النقائشية الحجم المعتبر للملكيات الإمبراطورية، فإن بعض النصوص الأدبية تؤكد على ذلك أيضا. ففي إشارة مؤرخة بعهد "**دوميتيانوس**" ومنسوبة "**لفرونتينوس**" وتتضمن وصفا لظروف الزراعة

في بلاد المغرب وتوثيقا لضخامة الملكيات العقارية الخاصة المتمركزة بها والنزاعات القانونية التي كانت تحدث بين الأملاك الخاصة والمدن، فكتب قائلا: "**لا تتم إثارة مثل هذه النزاعات بسهولة بين المدن والمُلاك الخواص في ايطاليا، ولكنها تحدث بشكل متكرر في المقاطعات وبالأخص في إفريقيا. حيث يمتلك مُلاك الأراضي الخواص عقارات (saltus) لا تقل عن أراضي المدن. بل إنه في الواقع، هنالك العديد من العقارات من هي أكبر بكثير من أراضي المدينة. علاوة على ذلك، فإن لملاك الأراضي الخواص عدد لا بأس به من السكان العاملين (plebeain population)، والقرى تحيط بالفيلا مثل التحصينات (على طريقة المدينة)**" (Frontinus, 1848, 1p 47).

ويفهم من هذه الإشارة أن أملاك الأباطرة كانت معتبرة ببلاد المغرب، وهو ما أكده كذلك الجغرافي "**بلينوس الأكبر**" الذي كتب أن "**نصف إفريقيا كانت مملوكة لستة من ملاك الأراضي والذين قتلهم الإمبراطور "تيرون" (واستولى على ممتلكاتهم)** (Pliny the Elder, H.N, XVIII, 35). وهكذا، فإنه وبضربة واحدة من إمبراطور مستبد تم إلحاق نصف أراضي إفريقيا إلى جزء هام كان يمتلكه عمليا. مع ذلك، فإن الوثائق المتعلقة بالأملاك الإمبراطورية في بلاد المغرب هي في الغالب نقائشية وتكشف أن الملكيات (العقارات) الواسعة التي كانت متواجدة في إفريقيا حملت تسمية "**سالتوس**" (saltus)، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأنها كانت مكونة في الأصل من الغابات الصغيرة والمراعي. ثم بعد ذلك تم إجراء عمليات إزالة وتسوية واسعة، فحلت حقول الحبوب محل المراعي غير المنتجة وحلت أشجار الكروم والزيتون محل الأجَمَة. وعلى الرغم من أن طبيعتهم تغيرت بشكل كبير، إلا أنها حافظت على تسميتها القديمة (Boissier G., 1899, p-p 179-180)

ومثلما تمت الإشارة سابقا، فإنه في مطلع عهد الإمبراطورين "**ترايانوس**" و"**هادريانوس**" ظهر أول تعديل في هيكلية إدارة الملكيات الإمبراطورية والشؤون المالية. فبعد أن كانت وكالية إفريقيا البروقنلصية لغاية ذلك الوقت تغطي هذه المقاطعة بأكملها، سواء الأجزاء التي استولت عليها "**روما**" قبل عهد "**أغسطس**" أو تلك التي ألحقت نتيجة التوسعات المحققة في القرن الأول ميلادي زمن الأسرتين اليوليو-كلاودية والفلافية. تبعا لذلك، بدأ نتعرف على الأملاك الإمبراطورية في المجال النوميدي وإدارتها، فأشارت الوثائق النقائشية أول الأمر إلى تقلد شخصية "**ت. فلافيوس ماقر**" (T. Flavius Macer) ذو الأصول الإفريقية في أواخر عهد "**ترايانوس**"-بداية عهد "**هادريانوس**" منصب "**وكيل الإمبراطور على العقارات والسالتوس (المراعي) المجتمعة حول تبسة وهيبون**" (procurator Augusti praediorum saltuum Hipponiensis et Thevestini). وقد تم التعرف على ذلك بفضل نقيشتين مكتشفتين في "**قالمة**" و"**هيبون**" واللتين حررتا تقريبا بنفس المصطلحات والتي تحدد وظيفته بشكل واضح: إذا كان مصطلح "praedia" يشير إلى العقارات الزراعية، فمصطلح "**saltus**" إلى مساحات واسعة من الأراضي أو ممتلكات واسعة النطاق (C.I.L, VIII, 5351, I.L.Alg, I, 3992, Pflaum H. G., 1960, p-p 229-231, n° 98).

وأدى هذا الإصلاح المستحدث إلى ولادة دائرة إدارية تم تحديدها وتعريفها على أساس أنها تقع غرب الخندق

الملكي الذي أعيد خطه في عهد الإمبراطور "**واسباسيانوس**" نواحي 74-75م: الأولى هي "**هيبون**" الواقعة في إفريقيا الجديدة التي ظهرت زمن "**يوليوس قيصر**" على أنقاض مملكة نوميديا والتي عمل الرومان على طمس بعدها النوميدي وإلحاقها أكثر بمجال إفريقيا البروقنصلية. أما "**تبسة**"، فقد اكتسبت أهمية متصاعدة مع غزو الأراضي الجديدة وتقدم الاحتلال الروماني باتجاه الجنوب-الغربي، فتم اتخاذها مقرا للقيادة العامة للجيش من سنة 75م إلى نواحي 102-117م، وقررت السلطة المركزية استغلال أهمية موقعها وسط الأراضي النوميدية القديمة والجديدة الالحاق في إدارة الملكيات الإمبراطورية والشؤون المالية. لكن هذه المنطقة ستعرف في الوثائق بتسمية "**جهة تبسة**" (regio Thevestina) كانت في البداية مرتبطة بدائرة "**هيبون**"، لتنفصل عنها لاحقا وتصبح قائمة بذاتها ولها مكانة متميزة ضمن الدوائر الإدارية للملكيات الإمبراطورية. علاوة على ذلك، لا يبدو أن جهة "**هيبون**" قد تمتعت بالاستقلالية عكس تبسة، فبالعودة لوثيقة مؤرخة ببداية القرن الثالث ميلادي تذكر نقيشة الشخصية الفرسانية "**د. قلوديوس غالبا**" (D. Clodius Galba) والذي تعود أصوله لمدينة "**لبدة**" أنه شغل منصب وكيل جهتي تبسة وهيبون" (I.R.T, 395, 424, 407, Pflaum H. G, 1960, p-p 655-657, n° 244bis).

ومن خلال الوثائق المذكورة، نلاحظ أنه بعد أن ذكرت "**هيبون**" قبل "تبسة" في وثائق الوكيل "**ت. فلافيوس ماقر**"، فإن "**تبسة**" سبقت "**هيبون**" خلال استعراض مسيرة الوكيل "**د. قلوديوس غالبا**"، ما يظهر الارتقاء الذي حققته "**تبسة**" في هيكلية التقسيم الإداري. وعلى أي حال، إذا ظهرت "**هيبون**" تحت عهد "**هادريانوس**" كمركز إداري نشط وهو ما استمر بالتأكيد، فإنه يتوجب تسليط الضوء على صعود "**تبسة**" التي ارتبط اسمها بدائرة إدارية أصبحت شيئا فشيئا ذات أهمية بالغة في بلاد المغرب. ويتضح ذلك من خلال العدد المعتبر الذي قدمته هذه المدينة من الشواهد المتعلقة بالعبيد والمعتقين الإمبراطوريين الذين ساعدوا الوكيل في تأدية مهامه. في الواقع، إن أهمية "**تبسة**" لم تكن ترجع فقط لدورها في تثمين الأراضي المكتسبة حديثا عبر الاستغلال الزراعي، بل كذلك لقربها من نواة الجيش الروماني المدافع عن المقاطعتين (العاصمة "**لامبايزيس**") (Christol M., 1996, p-p 46-47).

وخلال القرن الثاني ميلادي نقف على إجراء آخر تم اتخاذه، والذي لا نعرف في ظل محدودية الوثائق إن كان معاصرا للسابق أو جاء عقبه بفترة وجيزة. الأمر يتعلق بنقيشة مؤرخة بعهد الإمبراطور "**أنطونيوس بيوس**" حررت في "**قيرطا**" على شرف الوكيل "**م. قلوديوس ريستيتوتوس**" (M. Claudius Restitutus) من قبل "**ألكسندر**" وهو معتق إمبراطوري وأحد أعوانه. فأشارت الوثيقة إلى مساره المهني ومن ضمن محطاتها تقلده منصب "**وكيل الإمبراطور على دوقية وجهة حضرموت وتبسة**" (procurator Augusti dioceseos regionis Hadrumentinae et Thevestinae). هذا اللقب أثار نقاشا محتدما بين الباحثين، فاعتبر الباحث "**فلوم**" أن المحرر حذف عدة مرات لقب "**وكيل الإمبراطور**" وأن الاقتران هو كاف للدلالة على أنه تعاقب على منصبين (وكيل على جهة تبسة ثم دوقية حضرموت أو العكس). هذا الرأي وعلى أهميته، فإنه من غير المستبعد

أيضا أن وحدة العبارة تشير لظهور ولمدة محدودة دائرة مالية شملت منطقتي "**المزاق**" و"**تبسة**". وبالتالي، فإن الوثيقة تجعلنا ربما أمام تطور معقد للتقسيمات المالية في إفريقيا البروقنصلية ونوميديا. مع ذلك وبالنظر إلى تاريخ دائرة وكالية "**تبسة**" والإشارة إليها في النقيشة، فإن هذا يفرض علينا قبول فرضية أن هذه الدائرة التي سميت في وثيقة سابقة بدائرة "**هيبون وتبسة**" أشرف عليها هذا الفرساني أولا ثم تولى مسؤولية دوقية "**حضرموت**" التي جاء ذكرها سابقا (I.L.Alg, II-1, 655, Christol M., 1996, p-p 46-47).

على أنه خلال الفترة السويرية بدأت صورة المشهد الإداري، فبعد أن كان وكيل "**جهة تبسة**" يشرف على كل نوميديا ومن أدلة ذلك تواجده أحد الوكلاء في "**لامبايزيس**" (A.E, 1956, 123)، فإنه منذ عهد "**سبتميوس سويروس**" الذي استحدث مقاطعة نوميديا وربما لغاية إصلاحات "**ديوقلتيانوس**" أصبح ربما هنالك "**نطاقين**" للأملاك الإمبراطورية في نوميديا؛ واحد في الشمال مقره "**تبسة**" يعرف بالنطاق التبسي وآخر في الجنوب مقره "**لامبايزيس**" سمي بالنطاق النوميدي، أو قد يكون المقصود بالنطاق النوميدي هو جهتي "**تبسة**" و"**هيبون**" مثلما سنناقش. في الجدول التالي سنحاول تتبع واستعراض مختلف النقوش التي أشارت إلى الدوائر الإدارية للأملاك الإمبراطورية بنوميديا وفق الترتيب الكرونولوجي:

اللقب	التأريخ	المرجعية النقائشية
"وكيل الإمبراطور على العقارات والسالتوس (المراعي) المجتمعة حول تبسة وهيبون".	نهاية عهد "ترايانوس"- بداية عهد "هادريانوس".	C.I.L, VIII, 5351, A.E, 1922, 19=I.L.Alg, I, 3992.
"وكيل الإمبراطور على جهة "تبسة".	النصف الأول من القرن الثاني ميلادي.	C.I.L, VIII, 5351-5352.
"وكيل الإمبراطور على دوقية وجهة حضرموت وتبسة".	أنطونيوس بيوس	C.I.L, VIII, 7039.
"وكيل الإمبراطور على جهة "تبسة".	ماركوس أوريليوس	A.E, 1956, 123=1991, 1691=1992, 1866.
وكيل الإمبراطور بإفريقيا على جهة تبسة".	161-169م أو 177-180م.	C.I.L, XIV, 176.
وكيل الإمبراطور على جهة تبسة.	180-192م	C.I.L, VI, 790.
"كيل الإمبراطور على جهة "تبسة" وهيبون".	203-204م.	I.R.T, 395, 424, 407.
وكيل الإمبراطور على نطاق (tractus) "تبسة".	198(209-211م).	C.I.L, VIII, 7053.
وكيل الإمبراطور المكلف بتحصيل الحبوب وعائدات المداخيل العامة عبر كلا النوميديتين".	198-209م.	C.I.L, VIII, 18909.
وكيل الأباطرة الثلاثة مُكلف بتحصيل الحبوب من نطاق نوميديا.	209-211م.	A.E, 1942-1943, 105.
محامي ضريبي في ثلاث مناصب متتالية لجهات تبسة، حضرموت وتيمقاد" (هي الوثيقة الوحيدة التي أشارت لجهة تيمقاد).	260-290م.	C.I.L, VIII, 2757=A.E, 2016, 1966.

من خلال الجدول ومن الوثيقة التي عثر عليها في "**لامبايزيس**" يمكن التساؤل عما إذا كانت "**جهة تيمقاد**" قد تمتعت بالحكم الذاتي وكانت منفصلة عن "**جهة (نطاق) تبسة**" الواسع الذي عرف بهذه التسمية منذ استحداث سبتميوس سويروس لمقاطعة نوميديا، فترك جزء معتبر من الأملاك والشؤون المالية إلى دائرة "**تبسة**" التي يمتد مجالها من على حدود إفريقيا البروقنصلية وصولا إلى الكنفوديرالية القيرطية وأشرفت جهة "**تيمقاد**" على إدارة

الملكيات المنتشرة في الجنوب النوميدي. في الواقع، لا شيء مؤكد، بالأخص أن النقوش المؤرخة بالفترة السويرية أشارت إلى "**تطاق كلا النوميدتين**" (tractus utriuque Numidiae) (C.I.L, VIII, 18909)، أو باختصار إلى "**النطاق النوميدي**" (A.E, 1942-43, 105)، والذي جاء استحداثه كنتيجة للتوسعات الهامة التي امتدت إلى التخوم الصحراوية: تشير نقيشة مكتشفة في شط الحضنة إلى عمليات تخصيص أراضي زراعية ومراعي وينابيع للفلاحين بصفتهم "**مستوطنين/مزارعين مستأجرين**" تحت إشراف المفوض "**أنيقيوس فوستوس**" (198-201م) (A.E, 1946, 38). لكن في المقابل يمكن **عما إذا كان المقصود بالنطاق النوميدي دائرة جديدة لإدارة الأملاك الإمبراطورية أو مجرد مصطلح جديد؟** إن الأمر المؤكد هو أن تم إحصاء دائرتين نوميديتين لإدارة الأملاك الإمبراطورية: نوميديا الهيبونية التي تتوافق مع "**جهة هيبون**" ونوميديا التبسية التي تحتوي على الجزء الغربي من النطاق التبسي وشمال قيرطا وأراضي الاتحاد القيرطي. وبالتالي، استخدام عبارة "**تطاق كلا النوميدتين**" قد يشير إلى دائرتي الأملاك الإمبراطورية لهيبون وتبسة، أي تسمية تنوب عنهما وتتناسب مع سياق استحداث مقاطعة نوميديا، أو أنه تم دمج جهتي "**تبسة**" و"**هيبون**" منذ سنة 204م في نطاق واحد منح له تسمية "**تطاق كلا النوميدتين**".

ولكن بالعودة إلى المسار المهني للفرساني "**ل. يوليوس فيكتور موديانوس**" الذي حمل لقب "**وكيل الأباطرة الثلاث**" (209-211م) ووكيل بالنيابة لنطاق "**تبسة**"، فإن هذا يشير إلى أن إنشاء مقاطعة نوميديا قد فرض على دوائر الميراث الإمبراطوري الانسجام مع التنظيم الإداري الجديد. وبالتالي، فمصطلح "**النطاق النوميدي**" يشير إلى تسمية بديلة وشاملة لجهة "**تبسة**" وجهة "**هيبون**" وليس إلى نطاق قائم بذاته. على أنه تم لاحقا استحداث دائرة ثالثة هي "**جهة تيمقاد**"، فأصبحت هنالك ثلاثة دوائر للأملاك العامة بنوميديا (C.I.L, VIII, 7053, Lewicki T., Kotula T.,1986, p-p 262-267).

2. الأملاك الإمبراطورية في نوميديا؛ الاستغلال والجرد والانتشار

انطلاقا من فهم تنظيم الملكيات الإمبراطورية المنتشرة في إفريقيا البروقنصلية أمكن أن نفهم كذلك طرق تنظيم الملكيات الإمبراطورية بنوميديا لأنه على الأرجح اشتقت منها. في هذا الصدد، نجد أن سلسلة من النقوش اكتشفت في حوض "**وادي مجردة**" وضحت طبيعة الملكيات (saltus) الإمبراطورية بالمنطقة والتي كانت محل دراسة وتعليق مستفيض من قبل عديد الباحثين. لذلك سأكتفي بعرض الخطوط العريضة التي تم بها إدارة هذه العقارات (Rostovtzeff M., 1957, 847p, Kolendo J., 1976, 117p, Romanelli P., 1974, p-p 171-216, Crowford D. J., 1976 , p-p 35-70). لقد كان يتم تأجير أي ملكية إلى مستأجر رئيسي (conductor) بإيجار ثابت لمدة خمسة سنوات، والذي يأجرها بدوره إلى مزارعين مستأجرين (coloni) الذين يستغلونها على أساس نظام المزارعة (استخدام الأرض مقابل حصة من محصول الأرض)، مع توفير عدة أيام من العمل بالسخرة (operae) سنويا من أجل "**المزرعة المنزلية**" التي يديرها المستأجر الرئيسي بشكل مباشر وقد عُدل هذا النظام عبر لائحة تعرف بقانون مانقيانا (C.I.L, VIII, 25902, Fentress E., 1979, p 135).

وبإمكان أي مزارع مستأجر أن يطالب باستغلال الأراضي الهامشية الحدية (subseciva) شريطة أن يعمل على تحسينها عبر زراعتها. ويُمنح ايجار مجاني لعدة سنوات لأصحاب التين والزيتون والكروم المزروعة حديثا عندما تكون غير ناضجة وبعد ذلك تسود الإيجارات العادية. وقد عدل "**قانون هادريانا**" نظام الانتفاع من هذه الزراعات بجعلها قابلة للانتقال عن طريق البيع أو الميراث وبتمديد فترة الاعفاء من الايجار. كما تم توسيع فئة الأرض التي تنطبق عليها هذه الشروط لتنطبق على جزء من ملكية لم تزرع لعدة سنوات (C.I.L, VIII, 25943, Fentress F., 1979, p 135). وكانت تتم كل هذه العملية تحت إشراف الوكلاء الإمبراطوريين الذين مثلما يراقبون أعمال استغلالها، فهم من يتوسطون لحل النزاعات التي قد تنشب بين المستأجرين الرئيسيين والمزارعين المستأجرين والسهر على رعاية مصالح المالك. هذه الوضعية قد تجعل الباحث يفترض أن وضعية المزارع المستأجر كانت نسبيا مزدهرة نظرا لفرص زيادة قدراته الإنتاجية باستثمار صغير ومخاطر قليلة. وباعتبار أن الايجار لم يكن مُحدد نقدا، بل على أساس نظام المزارعة، فإن هذا وفر للمزارع المستأجر قدرا من الحماية من الضرر الذي يتعرض له خلال عام سيء (Kolendo J., 1976, p 55).

لكن في المقابل، نجد أن مصالح المستأجر الرئيسي تتعارض مع تلك الخاصة بالإمبراطور والمزارعين المستأجرين، إذ يقوم باستئجار الأرض لمدة خمسة سنوات دون حافز كبير للاستثمار. وبما أن ايجاره حُدد نقدا، فلم تكن له أي حماية ضد احتمال سلسلة السنوات السيئة. لذلك، كان من مصلحته الضغط على المزارع المستأجر قدر الإمكان. ويضاف لذلك أن العمل المبذول على الأراضي غير المزروعة لا يرفع من عائد المستأجر الرئيسي باعتبار أن زراعة الأشجار ستكون مجانية خلال مدة ايجاره ولذلك من غير المرجح أنه يشجعها. في هذا الصدد، نجد أن نقيشة "**سوق الخميس**" المؤرخة بعهد "**كومودوس**" تظهر تضارب المصالح بين المستأجرين الرئيسيين والمزارعين المستأجرين بشكل واضح: كان المستأجر الرئيسي يحبط الحقوق المشروعة للمزارعين المستأجرين ويمارس الابتزاز عبر طلب ايجارات وأعمال سخرة إضافية ويمنعهم من استغلال وتطوير الأراضي غير المزروعة، ما دفع الإمبراطور بواسطة وكيله للتدخل وإعادة التأكيد على حقوقهم باعتباره صاحب الملكية الأصلي (C.I.L, VIII, 10570, Fentress F., 1979, p 135, Thompson D. J., 1987, p-p 563-564, Crawford D J, 1976, p-p 44-54).

تبعا لذلك، فإن الملامح الرئيسية لهذا النوع من الملكيات العقارية هو:

- إدارة خاصة يشرف عليها وكيل الإمبراطور بمساعدة ديوان خاص.
- نظام مكون من مستويين للمستأجرين.
- ومبدأ حق الانتفاع (وليس الملكية) للأرض يعود للشخص الذي يزرعها. ومن غير المستبعد أن هذا النظام يعود لفترة ما قبل الاحتلال الروماني وأن تنظيم العقارات الإمبراطورية أخذ الأنظمة المحلية لحيازة الأراضي بعين الاعتبار وأن إدارة الملكيات الخاصة الإمبراطورية في إفريقيا البروقنصلية ونوميديا كانت مستلهمة جزئيا من السمات الموجودة مسبقا لملكية وحيازة الأرض. كما لا يوجد أي دليل على أن الملكيات الإمبراطورية قد أعيد

تنظيمها جذريا عندما أصبحت تحت سيطرة الخزينة الإمبراطورية (fiscus) ومن الواضح أنه تم دمجها تحت الملكيات الخاصة (Fentress E., 1979, p 136).

لكن في المقابل يُلاحظ أن الأدلة حول الملكيات الإمبراطورية بنوميديا هي أقل اتساقا بالمقارنات مع تلك المكتشفة بالمقاطعات المجاورة. ونتيجة لذلك، اختلفت آراء الباحثين حول تقدير حجمها، فيستنتج من خلال الخريطة المقدمة من الباحثة "**كوتولا**" بأن أكثر من ثلث المنطقة المتاخمة للأوراس هي ملكية خاصة للإمبراطور (Kotula T., 1952-53, p 125). على أن الباحث "**كراوفورد**" يقدم وجه نظر أكثر تحفظا ويعتبر أن "**حي مركونة**" هو الدليل الوحيد المثبت على وجود ملكية إمبراطورية بنوميديا (Crawford D J., 1976, p 58). على أن وجود وكلاء إمبراطور في "**تبسة**" و"**هيبون**" تمتد صلاحياتهم إلى التراب النوميدي ثم وجود دائرة للمصالح الضريبية في "**تيمقاد**" (C.I.L, VIII, 2752) يشير بوضوح إلى أهمية الملكيات العقارية الإمبراطورية والخاصة في نوميديا. لذلك، من غير المستغرب أن يكشف الفحص الدقيق عن عدد معتبر من النقوش التي تشير إلى وجود ملكيات إمبراطورية والذي نحصيهم في الجدول التالي:

مضمون النقيشة	تأريخها	المرجعية
1-ملكية إمبراطورية للكلولديين (Claudi) شمال تاوزيانت.	القرن الأول ميلادي	Itin. Ant. (Parthey), p 14
2-ملكية إمبراطورية قرب "قالمة".	القرن الأول ميلادي	I.L.Alg, I, 324
3-ملكية إمبراطورية حول هنشير الحمام (ولاية قالمة).	القرن الأول ميلادي	C.I.L, VIII, 17051
4-وكيل للإمبراطور من فئة المعتقين تقدم بنقيشة دينية في "هيبون".	القرن الأول-الثاني ميلادي.	A.E, 1982, 944
5-ملكية إمبراطورية قرب "الذرعان".	(27 ق.م-284م)	I.L.Alg, I, 93
6--ترسيم الأراضي بين ملكية إمبراطورية وقبيلة الموزولامي بالقرب من عين كمليل (شرق خنشلة).	103-105م	I.L.Alg, I, 2988
7-ترسيم الأراضي بين قبيلة الموزولامي وملكية إمبراطورية بالقرب من "تالة".	103-105م	A.E, 2000, 1629
8-ترسيم الأراضي بين ملكية إمبراطورية ومدينة "حيدرة" وقبيلة الموزولامي بالقرب من خنقة ناصر	112-114م	I.L.Alg, I, 2939bis
9-ترسيم الأراضي بين ملكية إمبراطورية وقبيلة الموزولامي بالقرب من عين كمليل.	112-114م	I.L.Alg, I, 2989
10-نقيشة إهدائية تقدم بها مستأجرون رئيسيون للوكيل "ت. فلافيوس ماقر" في "هيبوريجيوس".	أواخر ترايانوس-بداية هادريانوس	I.L.Alg, I, 3992
11-ملكية إمبراطورية في "مركونة" قدمت بها عدة نقوش من قبل الملاك (possessores).	141م، 161-162م	C.I.L, VIII, 4199, 4204, 4205
12-تقدم وكيل الإمبراطور "ب. أنطونينوس كاصيانوس" بنقيشة إهدائية إلى الإمبراطور ببغاي.	175م	C.I.L, VIII, 2276
13-نقيشة إهدائية تقدم بها الوكيل "سبروس" إلى "كومودس" تشير لوجود ملكية إمبراطورية قرب عين البيضاء شمال تيمقاد.	183م	Gsell & Graillot, 1894, p 20
14-نقيشة إهدائية تقدم بها وكيل الإمبراطور "سقراط" (Socrates) إلى "سبتميوس سويروس" بقصر قلابة وأخرى تقدم بها مزارعون مستأجرون (coloni Gibbenses).	195م	C.I.L, VIII, 4364-4365

15-نقيشة تشير إلى مزارعين مستأجرين أو ملاك بحي "هنشير توشين" (vicus Lambafundi).	197م	C.I.L, VIII, 2438=17941
16-نقيشة تشير لمستأجرين رئيسيين في القهرة.	سبتيميوس سويروس	A.E, 1926, 147
17-احتمال وجود أراضي إمبراطورية تم التدخل لتنظيمها في جنوب شط الحضنة.	سبتميوس سويروس	A.E, 1946, 38
18-نقيشة إهدائية إلى الإله "فروجيفيروس" من وكيل على "سالتوس" بحمام الصالحين.	سبتميوس سويروس	C.I.L, VIII, 17720
19-ملكية إمبراطورية تكشفها نقيشة إهدائية تقدم بها مزارعون مستأجرون إلى "كراكلا" في هنشير العوينات (coloni fundus Thavagel).	212م	A.E, 1894, 139
20-ملكية إمبراطورية تحمل تسمية "vicus Aureli" تقع بين تبسة وعين زانة.	القرن الثالث ميلادي	Gsell St, 1911, pl. XXVII n° 313.
21-ملكيات إمبراطورية في "هيبون ريجيوس" يوثقها وجود عبيد ومعتقين للإمبراطور.	عهد هادريانوس	I.L.Alg, I, 3991
22-إهداء إلى الإله الحارس والقوة المقدسة لمخازن جهة هيبون تقدم بها معتق للإمبراطور.	197-209م	A.E, 1924, 36
23-"تبسة" والمجال المحيط بها مثل مركزا لتواجد الملكيات الإمبراطورية والذي تؤكده وثائق عديدة.	من القرن الثاني إلى الثالث	A.E, 1995, 1972-1973
24-ملكية إمبراطورية في "سريانة" (Lamiggig).	القرن الثاني-الثالث	C.I.L, VIII, 4372.
25-ملكية إمبراطورية في "زوي" (Vazaivi) حيث تم الإشارة إلى وكيل للإمبراطور	عهد سويروس ألكسندر	C.I.L, VIII, 17639
26-مراعي سورثينسيس (saltus Sorothensis) شمال أم البواقي.	العهد الإمبراطوري الأعلى.	C.I.L, VIII, 11150
27-ملكية إمبراطورية في سهل "غراط" (Guert) غرب "بابار" و"ششار" من خلال نقوش تقدم بها مزارعون مستأجرون.	القرن الثالث ميلادي	A.E, 1971, 513, 1982, 960, 1993, 1765
28-ملكية إمبراطورية في "هنشير العبطين" غرب الشريعة.	القرن الثالث ميلادي	Jacques Fr, 1992, p 126
29-ملكية إمبراطورية في "هنشير تيكوباي" تقدم بها مزارعون مستأجرون (coloni Bassenses).	208-211م أو 282-283م	A.E, 1894, 140

ويلاحظ أنه إذا تم التعامل في الشمال النوميدي مع وكلاء الإمبراطور، فإنه في الجنوب حدث تعامل مع المفوض الإمبراطوري الذي يتولى قيادة الجيش ووكلاء الإمبراطور كذلك، وهذا ما تدعمه نقيشة مكتشفة في "**زوي**" تشير لتظلم مزارعون مستأجرون أوصلوا شكواهم ضد مسؤولي الخزينة الإمبراطورية إلى الإمبراطور (C.I.L, VIII, 17639, Fentress E., 1979, p 137). وأدى الحصاد السيء لجنود متقاعدين في "**لامبايزيس**" إلى تقديم الالتماس للإمبراطور عبر المفوض الذي أعلن أنهم "**ملاك معفيون لزراعتهم الكروم والمزروعات**" (possessores immunes vinearum et agrorum) (A.E, 1964, 196). وتعامل سكان الحي السكني "**سريانة**" بشكل مباشر مع المفوض الإمبراطوري، فحول ديوان المفوض "**ك. أنيقيوس فوستوس**" رسالة إلى قضاة الحي الذي امتلك مجلسا ونوابا، وكان يقع هذا الحي بالتأكيد على أرض إمبراطورية (C.I.L, VIII, 17639).

وفي "**مروانة**" (Lamasba) تواجد مجموعة من المزارعون المستأجرون وضعت لهم لائحة تنظيم عملية

السقاية ولا نمتلك هنا دليل على وجود مستأجر رئيسي ووكيل الإمبراطور (C.I.L, VIII, 18587). لكن في المقابل نجد في عديد المواقع وجود وكلاء إمبراطوريين من المعتقين أشرفوا على جماعات أقل تطورا منتشرة في قرى صغيرة، فتقدم مثلا مزارعون مستأجرون عبر وكيلهم "**سقراط**" بنقيشة إهدائية إلى الإمبراطور سنة 195م. وفي أحيان أخرى تذكر النقوش وكلاء ولا تشير للملكيات والجماعات المسؤولين عنها. علاوة على ذلك، فإنه يلاحظ أن الجنود المتقاعدين استفادوا من مزايا أفضل تتمثل في التخصيص المباشر وربما الإيجارات المنخفضة التي تنتهي بالتملك (Fentress E., 1979, p-p 139-140).

3. إدارة الأملاك الإمبراطورية

مثلما تمت الإشارة في الأعلى، فقد وضعت الأملاك الإمبراطورية ضمن دوائر إدارية أشرف عليها وكلاء للأباطرة من الفئة الفرسانية وآخرون من فئة المعتقين. كما ضع بعض الوكلاء المعتقين على رأس ملكيات وساعدهم في تأدية مهاهم مجموعة معتبرة من الموظفين المنتمين في غالبيتهم إلى صنف العبيد والمعتقين الإمبراطورين.

1.3. وكلاء الأباطرة من الفئة الفرسانية

- "**ت. فلافيوس ماقر**" (**T. Flavius Macer**): تم التعرف على التقسيم الجديد لإدارة الأملاك الإمبراطورية لأول مرة عبر نقيشتين مكتشفتين في "**قالمة**" و"**هيبون**" والمتصلتين بسيرة الوكيل "**ت. فلافيوس ماقر**" وهو أحد الوجهاء البلديين والذي يلاحظ أنه دخل المسار الوكالي في وقت متأخر للغاية. وتكشف النقيشتين أنه مواطن من "**قالمة**"، على أن عائلته هي أصيلة "**حيدرة**" نظرا لأنه مسجل في قبيلة "كويرينا" (Quirina) على غرار سكان "**حيدرة**" وليس في قبيلة "**بابيريا**" على غرار سكان "**قالمة**". لم يتقلد "**ت. فلافيوس ماقر**" أي مهام عسكرية فرسانية، فدشن مساره المهني بتقلد منصب إفريقي تمثل في منصب "**محافظ قبيلة الموزولامي**". ثم بعد ذلك أسند له الإمبراطور "**ترايانوس**" وكالة استثنائية تتمثل في القيم على ضمان تزود العاصمة "**روما**" بالقمح (أي شراء القمح لصالح الأنونا. وتقود الإشارة إلى "**ترايانوس المؤله**" بتأريخ رفع التمثالين وتوليه المنصب الموالي المتمثل في إدارة (وكيل) الأملاك الإمبراطورية على جهتي "**عنابة**" (هيبو-ريجيوس) وتبسة بعهد الإمبراطور "**هادريانوس**" الذي استخدمه هو الآخر في موطنه الأصلي. (C.I.L, VIII, 5351, I.L.Alg, I, 3992, Pflaum H. G, 1960, p-p 229-231, n° 98, Christol M., 2006, p-p 222-223).

- "**ق. سيستيوس بانثيرا**" (**C. Sestius Panthera**): تقدم هذا الوكيل على جهة هيبون (وربما كذلك تبسة) في عهد "**هادريانوس**" بمزار صغير إلى الإمبراطور "**هادريانوس**": (I.L.Alg, I, 3991).

- **مجهول**: تم التعرف عليه من خلال صفيحة رخامية مكتشفة في "**أوستيا**"، تظهر على جانبها الأيسر السيرة المهنية لهذه الشخصية الفرسانية، وعلى الجانب الآخر سيرة الفرساني "**آنيوس بوستموس**" (Annius Postumus)، واللذين كرما من قبل جمعية بناة الأسطح الجملونية (fabri tignuarii) لمدينة "**أوستيا**". ونظرا لأن النقيشة أهديت لهما، فإن هذا دفع الباحثين للاهتمام أكثر بالشخصية المعروفة "**آنيوس بوستميوس**" الذي

حدد التأريخ الأدنى (terminus a quo) لمسيرته بوفاة الإمبراطور "**ترايانوس**" الذي ورد بصفته "**مُؤلّه**". كما نمتلك إشارتين تسمحان بتحديد التأريخ الأدنى للنقيشة، الأول هو ذكر وكالية إدارة الأملاك الإمبراطورية لدائرة تبسة في النقيشة والتي ظهرت لأول مرة في بداية عهد "**هادريانوس**"، وكذلك ورود منصب وكيل الإمبراطور المسؤول عن جباية الميراث المقدرة بـ 5% (procurator promagistro XX hereditatium) الذي ظهر في عهد "**هادريانوس**"، وبالتالي يمكن تفضيل تأريخ النقيشة بالنصف الأول من القرن الثاني ميلادي ما بين 117-150م. وبدأت هذه الشخصية المجهولة مسارها المهني بتقلد مترئس (قائد) الكتيبة الرابعة للغاليين، ثم عمل بعدها في "**بانونيا السفلى**" بصفة "**نقيب على الكتيبة الأولى للكامبانيين**". وعقب ذلك تقلد منصب مترئس جناح للفرسان ذكر لأول مرة تحت اسم "**ala equitum Constantium**" الذي لا نعرف حاميته.

ليتحول بعدها إلى تولي المناصب الإدارية وكانت البداية بمنصب يتحصل نظيره على راتب قدره 60 ألف سستريوس هو الوكيل المسؤول عن التزود بالحبوب (الأنونا) في "**أوستيا**"، ثم بعدها وكيل الإمبراطور على "**جهة تبسة**" (regionis Thebestinae)، أي المسؤول عن إدارة الأملاك الإمبراطورية بهذه المنطقة، وهو منصب يندرج ضمن المهام التي يتحصل صاحبها على راتب يصل لـ 100 ألف سستريوس. وهذا المنصب الإفريقي يدفع للاعتقاد أن اسناده إياه نظرا لكونه أصيل تلك المنطقة لأنه لوحظ أن السلطة الإمبراطورية منحت الأولوية في شغل هذا المنصب لشخصيات موطنها الأصلي هو بلاد المغرب (C.I.L, VIII, 5351-5352 (Ostia .(Pflaum H. G, 1960, p-p 316-319, n° 131

- "**م. قلوديوس ريستيتوتوس**" (**M. Claudius Restitutus**): تم التعرف عليه بفضل نقيشة مكتشفة في "**قيرطا**"، والتي تقدم بها على شرفه معتق إمبراطوري يشغل منصب "**محاسب/أرشيفي**" (tabularius) يعمل تحت إمرته. بدأت هذه الشخصية الفرسانية التي تعود أصولها على الأرجح إلى "**قيرطا**" مسارها المهني بتقلد منصب مترئس الكتيبة الأولى للجيتوليين التي كانت معسكرة على الأرجح في "**الفرات**"، ثم بعدها نقيب عسكري في الفيلق التوأمي السابع (legio VII Gemina) المرابط في "**إسبانيا**". ليعود إلى الشرق وبالتحديد إلى سوريا لتولي أول منصب إداري في مسيرته المهنية والمتمثل في مهمة استثنائية هي مراقبة حسابات ميزانية المدن الحرة لهذه المقاطعة الكبيرة. بعد ذلك، حول إلى بلاد المغرب لإدارة دائرة للأملاك الإمبراطورية تتكون من "**دوقية جهة حضرموت وتبسة**" (dioecesis regio Hadrumentinae et Thevestinae) (C.I.L, VIII, 7039, .Pflaum H G., 1960, p-p 379-385, n° 158)

وعلق "**كريستول**" على المصطلحين الإداريين الواردين "**الدوقية والجهة**" اللذين ذكرا الى جنب بعض، واللذين يشيران إلى مجالين مختلفين، واحد يقع ضمن معجمية الإدارة العامة للمقاطعات وبالتحديد المجال الذي يمارس فيه البروقناصلة ومفوضيهم العدالة والمعروف بـ "**الدوقية**". أما الآخر، فيندرج ضمن معجمية إدارة الإرث ونعني "**الجهة**". وداخل مقاطعة إفريقيا البروقنصلية، يتناسب اصطلاح "**الدوقية**" مع تعريف القطاع القضائي الذي ترك اختصاصه لمفوض البروقنصل، في حين يتوافق الآخر (الجهة) مع دائرة مالية أو للأملاك الإمبراطورية

وترك اختصاصه لوكيل الإمبراطور. لكن بما أنا نعرف أن نقيشته تقدم بها معتق إمبراطوري كان يعمل تحت إمرته في مكتب "**قيرطا**" وعادة ما يحرر المرؤوسين نقوش لرؤسائهم بمناسبة الاحتفال بمغادرتهم لمنصب آخر، أي ترقية أخرى، يعبرون فيها عن امتنانهم واعترافهم وعواطفهم اتجاه رؤسائهم في العمل. ومنه، فإن المحاسب المتواجد في مكتب "**قيرطا**" كرم رئيسه عندما غادر للوجهة القادمة وهي "**حضرموت**" ليكون وكيلا عليها والتي منحت تسمية "**الدوقية**" بشكل استثنائي. وللإشارة فقد تشكلت دائرة تبسة من أربع مدن رئيسية هي: "**هيبون**"، "**تبسة**"، "**قيرطا**" و"**لامبايزيس**". (M. Christol, 1998, p. 71-86).

- "**ت. قلوديوس بروقلوس قورنليوس**" (**Ti. Claudiaus Proculus Cornelius**)

تم العثور في "**لامبايزيس**" التي تمثل مقر القيادة العامة للجيش الروماني لإفريقيا البروقنصلية-على نقيشة تستعرض المسار العسكري لهذه الشخصية الفرسانية التي تقلدت منصب وكيل الإمبراطور على جهة تبسة، والتي تقدم بها المعتق الإمبراطوري "**إنوينتوس**" (Inventus) الذي شغل منصب "**محاسب**" بالفيلق الأوغسطي الثالث (A.E, 1956, 123). بدأت هذه الشخصية الفرسانية مسارها المهني بتولي القيادة الثلاثية للميليشيات (tree militae). فكانت أولى قيادة شغلها هي مترئس الكتيبة الثانية للبراقاريين (Cohors II Bracarum) المرابطة على الأرجح في الشرق، ثم نقيبا على "**الكتيبة الأولى الألفية الآليانية للداقيين**" (Cohors I Aelia Dacorum) التي بقيت منذ تأسيسها على يد الإمبراطور "**هادريانوس**" في "**بريطانيا**" على خط جدار "**هادريانوس**" ومنذ عهد "**سبتميوس سويروس**" تمركزت في حصن "**كامبوغلانا**" (Camboglana). ليعين بعدها مترئسا على "**جناح سولبيقيا**" (Ala Sulpicia) الذي ظل مرابطا في حامية "**كولونيا**" بجرمانيا السفلى. عقب هذه المهام العسكرية كلف بتقلد عديد المناصب الإدارية وكانت البداية بأول مهمة وكالية أداها في سوريا أسنده إياه الإمبراطور "**أنطونيوس بيوس**" وتتمثل في وكيل مُكلف بمراقبة/فحص حسابات ميزانية مدن مقاطعة سوريا، وهو المنصب الذي شغله من قبل "**م. قلوديوس ريستيتوتوس**"، ولعل تقلد شخصيات سيناتورية وفرسانية لهذه المهمة يدل على كونها استثنائية ويتحصل صاحبها على راتب قدره 60 ألف سستريوس.

ومن "**سوريا**" حول "**قورنليوس**" إلى "**بانونيا**" لتولي إدارة (تحت لقب وكيل) المناجم البانونية والدلماسية والذي يتلقى نظيره على راتب قدره 100 ألف سستريوس. عقب ذلك أرسل إلى اسبانيا بصفة وكيل (مسؤول) عن إدارة وتصفية الحسابات الضريبية المستحقة الدفع للدائن "**ل. موميوس نيجر**" (L. Mummius Niger) والمعروفة باصطلاح "**Kalendarium Vegetianum**". بعد ذلك، استدعي إلى إيطاليا من قبل السيناتوري والسياسي والعسكري البارز "**يوليوس فيروس**" (Iulius Verus) الذي يبدو أنه تشكلت بينهما علاقة صداقة لما خدم "**قورنليوس**" في سوريا وكان حينها "**يوليوس فيروس**" حاكما عليها (164م)، وقد عرف ذلك السيناتوري بكونه مقربا من الإمبراطور "**لوقيوس فيروس**"، وجاء الاستدعاء للمساعدة في تجنيد قوات وحدتان جديدتان هما الفيلق الثاني والثالث الإيطالي في نواحي 165م، وهذا ما يعبر عن قرب "**قورنليوس**" من دوائر حكم هامة في السلطة العليا للإمبراطورية.

ثم حُول للخدمة في إفريقيا أين تقلد منصبين على التوالي، الأول هو "**وكيل الإمبراطور على جهة تبسة**". أما الثاني فهو "**الوكيل المكلف بتحصيل الإيرادات العامة الأربع بمقاطعة إفريقيا**" (procurator quattor publica Africae)، وتقلده لهذين المنصبين الأخيرين يحيل للاعتقاد بأنه روماني من افريقيا. وتجدر الإشارة إلى مسألة تحرير النقيشة في "**لامبايزيس**" قد أثارت نقاشا بين الباحثين، فإذا كان "**فلوم**" يعتقد أن "**قورنليوس**" قدم إلى "**لامبايزيس**" باعتباره المسؤول عن صب رواتب الجنود" (Pflaum H. G, 1978, p 63)، وهو التصور الذي وافق عليه "**كريستول**"، بل وأعطاه مدى أكبر حين اعتبر أن وكيل "**تبسة**" كان يسهر على ضمان محاسبة الرواتب والصيانة، أي أنه أشرف على الحسابات في "**لامبايزيس**" والإشراف على رواتب جنود الفيلق (M. Christol, 1990, II, p 904). وبالتالي، فإن صلاحيات الوكيل تتجاوز إدارة أملاك الإمبراطور إلى إدارة الشؤون المالية لجيش مقاطعة إفريقيا البروقنصلية-نوميديا من خلال الاشراف على عملية صب الرواتب ومراقبة عمليات الصيانة التي يقوم بها الجيش. على أن هذا الطرح رفضه "**لوبوهاك**" الذي اعتبر أن فرضية وجود وكيل إمبراطور بجوار كل فيلق لا يمكن قبولها، وأن دفع رواتب جنود الفيلق الأوغسطي الثالث كانت من مهام وكيل قرطاجة. وبالتالي، فوجود "**قورنليوس**" في لامبايزيس جاء إما في إطار مهمة مؤقتة تستهدف ترسيم أراضي وأملاك إمبراطورية، أو لأنه مسؤول ضريبي (le Bohec Y., 1992, p-p 107-116).

- "**د. قلوديوس غالبا**" (**D. Clodius Galba**): تم التعرف عليه بفضل ثلاثة نقوش مكتشفة في "**لبدة**"، اثنان منهما متطابقتين ومهدتان من قبله إلى الإمبراطور "**سبتميوس سويروس**" ومؤرختان بما بين 10 ديسمبر 203- 09 ديسمبر 204م، والثالثة هي نقيشة مهداة منه إلى "**يوليا دومنا**" زوجة الإمبراطور وأم الأباطرة. ويلاحظ أن هذه الوثائق لا تقدم سيرته المهنية بشكل كامل، بل تكتفي بالإشارة إلى المنصبين الأخيرين اللذين تقلدهما "**قلوديوس**". والأكثر من ذلك لا نعرف هل تقديم المنصبين كان بشكل مباشر أو عكسي ولا مرتبهما، **وهل هو أصيل مدينة "لبدة" أم لا؟** في الواقع، إن رفع نقوش إهدائية في "**لبدة**" على شرف البيت الإمبراطوري لا يمكن أن يفسر إلا بطريقتين: إما نحن أمام حالة وجود موظف إمبراطوري بهذه المدينة والتي عبر بها عن شكره وتقديره للأسرة الحامية له والتي كانت صاحبة الفضل فيما وصل إليه من مكانة، وبالتالي قدم الإهداءات في "**لبدة**" لأنها موطن الإمبراطور وتقع ضمن دائرة اختصاصه، وإن صح هذا الافتراض فمعناه أن النصوص الصادرة عن "**غالبا**" جاءت بصفته وكيل الإمبراطور على الأملاك الإمبراطورية والشؤون المالية لجهتي "**تبسة**" و"**هيبون**". فجاءت عملية رفع التماثيل لتزيين الرواق الواقع خلف مسرح "**لبدة**" كاعتراف منه بفضل الأسرة الحاكمة عليه. أما الفرضية الثانية والمحتملة بقوة هي كونه أصيل "**لبدة**" وتقدم بهذه التماثيل والاهداءات لإمبراطور يشترك معه في أنهما من مواليد "**لبدة**" وأنه مدين له بصعود سياسي وإداري.

أما على صعيد المسار المهني، فقد ذكر في نقيشتين أنه تولى منصب وكيل الإمبراطور على منطقتي "**تبسة وهيبون**" وهو منصب يتحصل نظيره على راتب قدره 100 ألف سسترتيوس، ووكيل الإمبراطور على الملكية (الثروة) الخاصة بالإمبراطور في "**فلامينيا**" و"**آيميليا**" وليغوريا، وهو منصب نجهل راتبه (60 أو 100

ألف سستريوس؟)؛ أميل لفرضية أنه خدم في إيطاليا أولا، ثم عاد للخدمة في إفريقيا (I.R.T, 395, 424, 407, Pflaum H G., 1960, p-p 655-657, n° 244bis).

- "ل. يوليوس فيكتور موديانوس" (L. Iulius Victor Modianus): تم التعرف عليه بفضل ثلاثة نقوش، واحدة مكتشفة في "سوق أهراس" والتي نقشت على تمثال رفع له بأمر من المجلس المحلي لتاقاست باعتباره راعي المدينة، وتضمنت لقب فرساني هو "الرجل البارز" (vir egregius) وأنه وكيل الأباطرة الثلاث (سبتميوس سويروس وكراكلا وغيتا) (C.I.L, VIII, 5145=I.L.Alg, I, 875). أما الثانية والمكتشفة في "قيرطا"، فهي عبارة عن نقيشة تكريمية تقدم بها ثلاثة معتقين إمبراطوريين يعملون في مكتب إدارة الأملاك الإمبراطورية كمعاونين له في المحاسبة وهذا ربما بمناسبة ترقيته، وهم "فورتوناتوس" (Fortunatus)، "فيندكس" (Vindex) و"ديوتيموس" (Diotimus)، وقد استعرضت مساره المهني (C.I.L, VIII, 7053) أما الأخيرة، فهي نقيشة إهدائية اكتشفت في "قبور بوكليب" وتقدم بها على ما يبدو أبناء موطنه واستعرضت جزء من مساره المهني (I.L.Tun, 575) وتضمن النقوش الاهدائية لصيغة "الأباطرة الثلاث" يجعلها مؤرخة عموما بـ 198-211م، وتحديدا بـ 209-211م.

وعلى الرغم من وجود ثلاث وثائق خاصة بهذا الوكيل، فإننا لا نعرف سوى وكالتين شغلتهما هذه الشخصية الفرسانية، فنجده في البداية وكيل الأباطرة الثلاث (سبتميوس سويروس، كراكلا وغيتا) على نطاق (tractus) نوميديا لتحصيل الحبوب، وهو ما يمكن تأريخه بتاريخ محصور ما بين 198-211م (الأدق 209-211م). ومع احتفاظه بهذا المنصب الذي يتحصل نظيره على راتب قدره 60 ألف سستريوس، كلف بالإنابة بتولي منصب وكيل الإمبراطور على الأملاك الإمبراطورية لنطاق (tractus) "تبسة" الذي يتلقى نظيره على راتب 100 ألف سستريوس، ونجد أنه من النادر أن يعوض منصب فرساني بآخر عبر الانابة بشخصية فرسانية أخرى. على أن الهام في هذه الوثيقة هو ذكر دائرة الأملاك الإمبراطورية لتبسة بصفة "نطاق" وليس "جهة"، ما يعبر عن ترقية حدثت في عهد الأسرة السويرية بالتزامن مع التوسعات الجديدة التي تمت وترقية "نوميديا" إلى مقاطعة قائمة بذاتها (Pflaum H. G., 1960, p-p 732-734, n° 275).

2.3. وكلاء الإمبراطور من فئة المعتقين

- "م. أولبيوس بروبوس" (M. Ulpius Probus): تم التعرف عليه عبر نقيشة قبرية مكتشفة في "أوستيا" تكشف بأنه معتق لإمبراطورين هما بالتأكيد "ماركوس أوريليوس" و"ل. أوريليوس وروس" (161-169م) أو "ماركوس أوريليوس" و"كومودوس" (177-180م). وقد قدم مساره المهني بشكل عكسي، فتقلد منصب "وكيل الإمبراطور بإفريقيا على جهة تبسة"، ثم وكيل الإمبراطور على "بانونيا العليا"، ليتوفى عن عمر 71 سنة و05 أشهر و13 يوم (C.I.L, XIV, 176).

- "تيرهينوس" (Tyrrhenus): تم التعرف عليه بفضل نقيشة إهدائية مكتشفة في "روما" تقدم بها لانتصار

الإمبراطور القيصر "**كومودوس**" (192-180م)، أين ذكر فيها بأنه معتق وشغل وكيل الإمبراطور لجهة تبسة، ثم رقي إلى وكيل الإمبراطور على بانونيا العليا (C.I.L, VI, 790).

- "**سبروس**" (**Sporus**): تقدم هذا الوكيل المعتق بنقيشة إهدائية إلى الإمبراطور "**كومودوس**" سنة 183م حيث كان على الأرجح وكيلا على ملكية إمبراطورية في "**عين البيضاء**" شمال تيمقاد: (St Gsell & Graillot 1894, p 20).

- "**سقراط**" (**Socrates**): تقدم هذا الوكيل المعتق بنقيشة إهدائية إلى الإمبراطور "**سبتميوس سويروس**" سنة 195م أين كان على الأرجح يدير ملكية إمبراطورية في "**قصر كلابة**": (C.I.L, VIII, 4365).

- **سالوتاريس** (**Salutaris**): تقدم هذا الوكيل المعتق بنقيشة إهدائية إلى القوة المقدسة للإمبراطور خلال القرن الثالث ميلادي: (Jacques Fr, 1992, p 126).

3. 3. محامو الضرائب

- "**أ. روفوس ينواريوس**" (**Aelius Rufus Ianuarius**): تم التعرف بفضل نقيشة مكتشفة في "**لامبايزيس**" مؤرخة بما بين 260-290م والتي تظهر أنه من بين وجهاء هذه المدينة. تضمنت الوثيقة أن هذه الشخصية الفرسانية التي ذكرت بلقب "**الرجل البارز**" (vir egregius) شغلت ثلاثة مناصب؛ محامي ضريبي ضمن دائرة الأملاك الإمبراطورية لتبسة، ثم حضرموت وتيمقاد، ثم مسؤول التزود بالحبوب (الأنونا) في إفريقيا، وهي على الأرجح مهمة استثنائية كلف بها لحل مشاكل ضربت التزويد الغذائي بفعل نقص في الحبوب أو في سياق حملة عسكرية. وعلى الرغم من أنه لم يكن له مسار وظيفي في موطنه، فقد سمحت مكانته من اعتماده ضمن الأعضاء القدامى المترئسين للمجلس وعين في منصب "**قيم المدينة**" وانتخب كاهنا دائما بها (C.I.L, VIII, 2757=A.E, 1966 ,2016).

4.3. ديوان إدارة الأملاك الإمبراطورية

مثلما تمت الإشارة سابقا، فقد كان تحت تصرف وكلاء الإمبراطور ديوان يضم مجموعة من المعاونين أغلبهم من العبيد والمعتقين والذين يساعدونه على أداء مختلف المهام الإدارية والمالية (الأرشيف، الحسابات المالية، المعاينة). وسمحت عديد النقوش من التعرف عليهم، والذين يحتاجون في الواقع إلى دراسة منفردة.

خاتمة

على ضوء ما قدم من عرض حول الملكيات الإمبراطورية في نوميديا يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

لا تسمح الوثائق الأدبية والنقوش المتوفرة من تقديم صورة جيدة عن حجم الملكيات الإمبراطورية في "**نوميديا**"، إلا أنه من المؤكد أنها كانت معتبرة وما تشكيل جهات لإدارتها إلا دليل على ذلك: جهة "**هيبون**"، جهة تبسة، وفي فترة متأخرة جهة تيمقاد. وقد تحصل الأباطرة عليها بصفة أساسية عبر غزو أراضي القبائل المحلية (الموزولامي والجيتول والنوميد) ومصادرة ملكيات الشخصيات المحلية المحاربة لتوسعاتهم.

نتيجة تزايد حجم الأملاك الإمبراطورية وانتشارها على رقعة جغرافية واسعة من تراب إفريقيا البروقنصلية-نوميديا، قرر الإمبراطور "**ترايانوس**" إعادة تنظيم إدارتها واستحدث دوائر إدارية يديرها وكلاء إمبراطوريين الذين مثلما يشرفون على تسييرها بمساعدة مجموعة من العبيد والمعتقين الإمبراطوريين، فهم يتابعون كذلك الشؤون المالية والضريبية لدائرة الاختصاص. نتيجة لذلك، ظهرت جهة "هيبون" و"**تبسة**" واللذين سميا لاحقا بالنطاق النوميدي أو نطاق كلا النوميديتين، ثم ظهرت لاحقا جهة "**تيمقاد**" التي أشرفت على الأملاك الإمبراطورية الواقعة في أقصى الجنوب النوميدي.

انتشرت الأملاك الإمبراطورية في كل من نوميديا الشمالية والجنوبية، إلا أن معارفنا هي أكبر حول تلك المنتشرة في الجنوب النوميدي. وتمثلت تلك الأملاك أساسا في أراضي خصبة تم تأجيرها لمستأجرين رئيسيين والذين بدورهم أجروها لمزارعين مستأجرين. وكان لهذه العملية انعكاسات متعددة: زادت من مداخيل الأباطرة والخزينة العسكرية، نشطت الحركية الزراعية وفرص التبادل التجاري والمعارف الفلاحية وكذلك الاستيطان العسكري من خلال استقرار الجنود المتقاعدين بعديد الملكيات الإمبراطورية واستغلالها.

على الرغم من إشراف وكلاء الإمبراطور للأملاك الإمبراطورية على جهتي "**هيبون**" وتبسة، وأن وكيل جهة تبسة امتدت دائرة اختصاصه لمدن "**قيرطا**" ولامبايزيس ونشر أعوانه بمواقع عديدة ونقصد العبيد والمعتقدين الإمبراطوريين. إلا أنه يلاحظ أنه وقع تداخل في تسيير الأملاك الإمبراطورية في الجنوب النوميدي بين الوكيل الإمبراطوري والمفوض الإمبراطوري الذي يقود الجيش وأصبح فيما بعد حاكما لنوميديا. ويستنتج ذلك من أن الشكاوى والالتماسات كانت توجه من قبل المزارعين المستأجرين إلى الإمبراطور عبر المفوض الإمبراطوري وتدخل هذا الأخير عديد المرات لتلبية مطالبهم.

حمل وكلاء الإمبراطور على دائرة "**تبسة**" (وهيبون) للأملاك الإمبراطورية ألقابا مختلفة تشير للتعديلات التي مسها هذا المنصب. فكانت البداية مع الوكيل "**ت. فلافيوس ماقر**" الذي حمل لقب "**وكيل الإمبراطور لجهة** "**هيبون**" و"**تبسة**" في بداية عهد "**هادريانوس**"، وهنا يلاحظ أن "**تبسة**" في كلا النقيشتين احتلت المرتبة الثانية، ما يشير ربما لكون "**هيبون**" هي مقره وأنه كان يشرف على الأملاك الإمبراطورية لجهة شاسعة تمتد من "**هيبون**" شمالا إلى "**تبسة**" جنوبا وصولا للمجال القيرطي. لكن بعد ذلك نلاحظ أن اسم دائرة تبسة بدأت تظهر بشكل أوضح مع بقية الوكلاء، فالوكيل المجهول ذكر بلقب "**وكيل جهة تبسة**"، ما يعني أن "تبسة" أصبحت منفصلة عن "**هيبون**" وهذا ناتج ربما عن أن التوسعات الهامة التي تحققت في عهد الأباطرة الأنطونيين (ترايانوس وهادريانوس") قد زادت من حجم الأملاك الإمبراطورية، وبالتالي الحاجة إلى تنظيم وتحصيل الضرائب. على أن الوكيل "**م. قلوديوس ريستيتوتوس**" ذكر بأنه "**وكيل الإمبراطور على دوقية جهة حضرموت وتبسة**"، وهو لقب لا يزال غامضا وغير مفهوم بالشكل الكافي. ثم ذكر "**ت. قلوديوس بروقولوس قورنيليانوس**" تحت لقب "وكيل الإمبراطور على جهة **تبسة**"، وذكر خليفته "د. قلوديوس غالبا" سنة 204م وفي نقيشتين تحت لقب "**وكيل الإمبراطور على جهتي تبسة وهيبون**"، وهنا احتلت "**تبسة**" المركز الأول. وأخيرا ذكر الوكيل "**ل. يوليوس**

فيكتور موديانوس" في نواحي 209-211م تحت لقب "**وكيل الإمبراطور على النطاق التبسي**"، ما يعني توسيع مجال عمله ليشمل رقعة أوسع تتوافق مع مقاطعة نوميديا وتصل ربما حتى جزء من تريبوليتانيا.

ويقود تفحص الوثائق لاستنتاج أن غالبية الذين تقلدوا منصب وكيل دائرة تبسة للأملاك الإمبراطورية والشؤون المالية ولدوا وترعرعوا في إفريقيا وبعد أن تقلدوا مناصب عسكرية وإدارية واكتسبوا خبرات في إدارة الشؤون المالية والعقارية، اسند لهم هذا المنصب الهام.

كان لدائرة تبسة للأملاك الإمبراطورية مكتب يضم مجموعة معتبرة من المعتقين والعبيد الذين يساعدون الوكيل على أداء مهامه بنجاح ولا يتواجدون في "**تبسة**" فحسب، بل في مدن أخرى على غرار "**قيرطا**" و"**لامبايزيس**" ومختلف الملكيات. وتتمثل مهامهم في تقييد كل الأملاك الإمبراطورية القديمة والجديدة وأسماء المستأجرين الذي أجرت لهم الأملاك وحساب كل المداخيل ومتابعة كل المتخلفين عن دفع الإيجارات وغيرها من الأعمال. ويلاحظ أن العديد منهم تحصل على الاعتاق وكونوا أسرا وكانت لهم حياة اجتماعية. وقد حظي هؤلاء المعتقين بمكانة مرموقة عند الأباطرة الذين أسندوا لهم أحيانا إدارة دائرة تبسة وكان ينظر لهم على أنهم شخصيات هامة في المجتمع لما يتمتعون به من صلاحيات وصلات وطيدة بالسلطة المركزية، فكان عبيد ومعتقي الأباطرة فئة متميزة داخل الإدارة الرومانية ولعبوا أدورا متعددة جعلت السلطة تستمر في الاعتماد عليهم لفترة متأخرة.

قائمة المصادر والمراجع

-A.E=L'Année épigraphique.

- Boulvert G, 1974, **Domestique et fonctionnaire sous le Haut-Empire romain**. La condition de l'affranchi et de l'esclave du prince. Besançon : Université de Franche-Comté.

-Burton G, 2012, **patrimonium and res privata**, Oxford, The Oxford Classical Dictionary (2), 4 ed.

-Boissier G, 1899, **Roman Africa**, New York, G.P.Putnam's sons.

-Crawford D. J, 1976, **Imperial Estates, In : Studies in Roman Property**, Finley, Moses I (ed.), Cambridge, Cambridge University.

-Christol M, 1990, **Ti.Claudius Proculus Cornelianus**, procurateur de la région de Théveste, L'Africa romana, Atti del VII° Convegno di Studio (Sassari, 15-17 dicembre 1989).

-Christol M, 1996, **l'Administration des biens et des revenus de l'Etat a l'époque romaine: le cas de l'Afrique a l'époque impéria**le, Revue Tunisienne d'administration publique, n° 21, f° 3, Tunis, Centre de Recherches et d'Etudes Administratives.

-Christol M, 2006, **L'administration et la gestion des ressources de la province d'Afrique à la transition du Haut-Empire et du Bas-Empire**. In: Cahiers du Centre Gustave Glotz, 17.

-C.I.L= Corpus Inscriptionum Latinarum.

-Duncan-Jones R.P, 1976, **Some Configurations of Landholding in the Roman Empire**, in: Studies in Roman Property, Cambridge, Cambridge University Press.

- Fentress E. W. B, 1979, **Numidia and the Roman Army. Social,** Military and Economie Aspects of the Frontier Zone. Oxford, B.A.R.

-Frontinus, 1848, liber II, **De controversiis agrorum**, dans Die Schriften der rômischen Feldmesser, herausgegeben und erlautert von F. Blume, K. Lachmann und A. Rudorff, I, Berlin.

-I.L.Alg= Inscriptions latines de l'Algérie.

- I.R.T=Inscriptions of Roman Tripolitania.

-Gsell St, Graillot H, 1894, **Recherches archéologiques en Algérie**. In: Mélanges d'archéologie et d'histoire, tome 14.

- Gsell St, 1911, **Atlas archéologique de l'Algérie**, édition spéciale, Alger.

- Jacques Fr, 1992, **Propriétés impériales et cités en Numidie Méridionale**. In: Cahiers du Centre Gustave Glotz, 3.
-Kolendo J, 1976, **Le colonat en Afrique sous le Haut-Empire**. Première édition. Besançon : Université de Franche-Comté.
- Kotula T, 1952–1953, R**ozwój terytorialny i organizacja latyfundiów w rzymskiej Afryce w okresie wczesnego cesarstwa,** EOS, 46.
- Le Bohec Y, 1992, **Ti. Claudius Proculus Cornelianus, procurateur de la région de Theveste**, Zeitschrift für Papyrologie und Epigraphik, 93, Dr. Rudolf Habelt GmbH.
- Lewicki T, Kotula T, 1986, u**n témoignage d'al-Bakrī et le problème de la ratio privata sévérienne en Tripolitaine**. In: Antiquités africaines, 22.
-Magie D (Trans), 1921, **Historia Augusta**, Cambridge, Harvard University Press.
- Naddari L, 2020, **Regio Vagensis et Vilthensis. Une nouvelle circonscription de gestion des domaines impériaux en Afrique proconsulaire**, CRAI, 2.
-Pliny the Elder, 1938, **Natural History,Trans**: H.Rackham, W.H.S.Jones and D.E.Eichholz, Harvard, Harvard University Press.
-Scout S P (Tran), 1932, **The Civil Law (The Enactments of Justinian),** Cincinnati, Cincinnati.
-Pflaum H.-G., 1960, **Les Carrières Procuratoriennes Équestres Sous Le Haut-Empire Romain I–III,** plus folder (Tableaux d'avancement). Institut français d'archéologie de Beyrouth, bibliothèque archéologique et historique, LVII. Paris, Librairie orientaliste Paul Geuthner.
- Pflaum H. G, 1978, **deux carrières équestres de Lambèse et de Zana, dans: L'Afrique romaine**, Scripta Varia I, Paris.
-Romanelli P, 1974, L**e condizioni giuridiche del suolo in Africa, in I diritti locali nelle province romane con particolare riguardo alle condizioni giuridiche del suolo** (Quad. Acc. Naz. dei Lincei, 194), Roma.
-Rostovtzeff M, 1957 (2 ed), **The Social and Economic History of the Roman Empire**, New York: Oxford University.
-Thompson D J, 1987, **imperial estates, in : The roman world**, London and New York, Routledge & Kegan Paul.
-Watson A (Trans), 2009, **The Digest of Justinian, Philadelphia**, University of Pennsylvania Press.